

## خامنئي: صمود إيران أعاظ أميركا

لا الشامل المرتقب مع أميركا على حاله: «لا اتفاق في ظل مطالب مبالغ فيها»، في وقت أعلن فيه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي أن مسألة النووي مجرد «ذريعة» من واشنطن «الغاضبة من تقدم إيران». وقبل إعادة استئناف جولات التفاوض في 16 حزيران المقبل، تشهد حكومة الرئيس حسن روحاني محطات دبلوماسية مهمة، بدءاً من لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس في شنغهاي، وصولاً إلى الزيارة الوشيكّة لأمير الكويت صباح الأحمد الصباح، المرتبطة بالانفتاح الأخير لطهران على الرياض. وفي موقف عالي النبرة، أعلن خامنئي

أن صمود الشعب الإيراني في ظل تقسيم العالم إلى سلطوي وخاضع «أعاظ الولايات المتحدة الأميركية»، مشيراً إلى أن المواضيع النووية وحقوق الإنسان هي «ذرائع اتخذها العدو لثني الإيرانيين عن صمودهم». وأشار في ذكرى «عمليات بيت المقدس» إلى أن الغرب «غاضب بشدة» من التقدم الذي تحقّقه طهران «عبر اعتمادها على القدرات الداخلية». وفي شنغهاي، أكد روحاني، خلال القمة الرابعة لمؤتمر «التفاعل وبناء الثقة في آسيا» (سيكا)، حق بلاده وجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، مشيراً إلى أن طهران ترى أن من الممكن التوصل إلى اتفاق بعيد من التهديدات والمطالب المبالغ

بها، وعلى قاعدة «أن يفوز الجميع». وفي سياق المفاوضات التي تستأنف في 16 حزيران، أعلن مساعد رئيس الوفد الإيراني للمفاوض عباس عراقجي أنه «لا تفاوض مع مجموعة دول (1+5) بشأن المنظومات الدفاعية»، مؤكداً خلال الملتقى العشرين لكوارر «التوجيه السياسي في الحرس الثوري» أن الوفد أبلغ الطرف الآخر أن قضية الصواريخ «غير مطروحة على بساط البحث»، وهي تمثل «جزءاً من الخلافات مع الدول المفاوضة». من جهة أخرى، أكد روحاني أن التعاون بين إيران وروسيا «يرسي دعائم الاستقرار والأمن في المنطقة»، مشيراً خلال لقائه بوتين على هامش المؤتمر في شنغهاي، أن علاقات تاريخية

تربط بلاده بروسيا التي وصفها بالـ «بلد الجار». وشدد على أن التعاون بين البلدين «يثمر صنع منطقة آمنة». ورأى روحاني أن تبادل وجهات النظر والأفكار بين البلدين «مؤثّر جداً على صعيد إرساء السلام في المنطقة خلال الأشهر الماضية». من جانبه، أعرب بوتين عن «ارتياحه للقاء الرئيس روحاني مرة أخرى» واصفاً إيران وروسيا بـ «بلدي جوار قديمين، وشريكين داعمين بعضهما لبعض». ولفت بوتين إلى أن مواقف البلدين كانت على السدوم «ذات توجهات مشتركة، حتى أثناء الأزمات الدولية»، موضحاً أن البلدين ينفذان مشاريع مشتركة و«لديهما إمكانات وطاقت أخرى يمكن الاستفادة منها

في تنمية علاقاتهما». على صعيد آخر، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية مرضية أفخم أن أمير الكويت صباح الأحمد الصباح سيوزر طهران مطلع حزيران المقبل، بدعوة من الرئيس حسن روحاني. ووصفت أفخم خلال مؤتمر صحفي هذه الزيارة بالـ «مصرية وهي ستمثل مرحلة جديدة في العلاقات الإيرانية الكويتية». وأوضحت أفخم أن «الحوار يمهّد الأرضية للتعاون»، معربة عن أملها في أن تسهم هذه الزيارة في فتح آفاق جديدة في العلاقات بين الجانبين، وتساعد على تعزيز التنسيق الإقليمي بين دول المنطقة.

(أ ف ب، فارس، إرنا)

## بكين تهادن الفيليبين وفيتنام تهاجم واشنطن

لا يزال موقف الصين الراض لمسّ حقها في المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي ثابتاً. القضية التي تشغل شرق آسيا، تكاد تنفجر مع دعوة فيتنام والفيليبين المجتمع الدولي إلى التنبذ بانتهاكات بكين التي صعدت من حدة انتقاداتها لسياسية واشنطن في المنطقة

تبدو العلاقة بين الصين والولايات المتحدة تسير اليوم نحو مستقبل يكتنفه الغموض، خاصة بعد التحول الأميركي في آسيا، وانضمام بكين إلى المحور الروسي. الرئيس الصيني شي جين بينغ لعله الأكثر تعبيراً عن هذا التوجه. يمكن استشفاف ذلك من كلمته أمس في قمة شنغهاي، وإن كانت سهام نقده لواشنطن طغت عليها الصفة غير المباشرة.

في هذا الوقت، طالبت فيتنام والفيليبين، الصين بالتوقف فوراً عن الأعمال التي سببت «وضعا خطراً للغاية» في بحر جنوب الصين المتنازع عليه. وقال رئيس وزراء فيتنام نغوين تان دونغ، عقب مباحثات عقدها مع الرئيس الفيليبيني بنينو أكينو في مانايلا أمس، إن هذه الأفعال «هددت بنحو خطر السلام والاستقرار والسلامة البحرية والأمن وحرية الملاحة»، في إشارة إلى نقل بكين أكبر منصات التنقيب عن النفط إلى منطقة



وجه الرئيس الصيني تحذيراً مستترا للدول الآسيوية المتعاونة عسكرياً مع واشنطن (أ ف ب)

داعياً المجتمع الدولي إلى إدانة هذه الخطوات. وساندت مانايلا الموقف الفيتنامي، في مواجهة تحركات كبير «غير القانونية» قرب الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. وقال رئيس الوزراء الفيتنامي إن بلاده والفيليبين مصممتان على مواجهة ما سماها انتهاكات الصين لهما الإقليمية،

بحر جنوب الصين قرب سواحل فيتنام. وساندت مانايلا الموقف الفيتنامي، في مواجهة تحركات كبير «غير القانونية» قرب الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. وقال رئيس الوزراء الفيتنامي إن بلاده والفيليبين مصممتان على مواجهة ما سماها انتهاكات الصين لهما الإقليمية،

الشرقي. كذلك وجه شي تحذيراً مستتراً لبعض الدول الآسيوية بشأن تعزيز تحالفاتها العسكرية مع واشنطن في مواجهة بلاده، مؤكداً أن هذا لن يفيد الأمن الإقليمي، في إشارة إلى سياسة واشنطن تجاه آسيا ومنطقة المحيط الهادي.

وفي خطوة تصعيدية، وصفت وسائل إعلام صينية الولايات المتحدة، أمس، بأنها «وعد متغطرس» و«بلطجي على مستوى عال». وأضافت صحيفة «غلوبال تايمز»، الناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني، في افتتاحيتها، أن هذا الإجراء كان «التحرك الصحيح، لكن يتعين أن نتخذ إجراءات أخرى».

والغى مسؤول صيني رفيع في أمن الإنترنت مشاركته في مناسبة بفرقة التجارة الأميركية، حيث كان من المقرر أن يتحدث دو يو جين، أمس، بشأن «انعدام الثقة العالمي الحالي في أمن الإنترنت».

(أ ف ب، الأخبار)

## الصين تضع أوروبا تحت رحمة روسيا

بعد توقيع الصين وروسيا اتفاقية أقل ما يقال عنها إنها ضخمة، تسمح لروسيا بتصدير غازها إلى السوق الصينية العملاقة، تكون بذلك الولايات المتحدة وأوروبا قد خسرتا ورقة الضغط الأهم في وجه روسيا. الغاز الذي يعد من أهم مصادر الدخل لخزينة الحكومة الروسية، قرر الاتحاد الأوروبي استئماله ورقة ضغط ضد موسكو في عدة مناسبات على خلفية الأزمة في أوكرانيا، مهدداً باستبدال الغاز الروسي بمصدر آخر. إلا أن الكلام كان أسهل من الفعل، فالدول المصدرة للغاز الطبيعي بعيدة جداً جغرافياً عن أوروبا، وطلب الغاز من قطر أو الولايات المتحدة، قد يتطلب مجهوداً خارقاً لإيصاله إلى غرب أوروبا. اليوم وقعت أوروبا في الحفرة التي حفرتها لروسيا، والكرة الآن أصبحت في ملعب موسكو، التي لم تعد مضطرة لإعطاء أي تلميحات أو ضمانات لأوروبا في ما يخص إمدادات الطاقة.

وكانت مصادر صينية وروسية قد أعلنت أن الصين وروسيا وقعتا أمس في شنغهاي، اتفاقاً تبلغ قيمته 400 مليار دولار على مدى ثلاثين عاماً بعد عقد من المفاوضات. وقالت الشركة الوطنية الصينية للنفط

إنه بموجب هذا العقد، ستمد روسيا اعتباراً من 2018 ثاني اقتصاد في العالم بالغاز. وسيرتفع حجم الشحنات تدريجياً «ليبلغ 38 مليار متر مكعب سنوياً».

وعلى الأثر توجهه رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو أمس برسالة إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بخصوص أزمة الغاز مع أوكرانيا. وقال باروزو إن إمدادات الغاز من روسيا عبر الأراضي الأوكرانية ينبغي ألا تنقطع خلال فترة المفاوضات الثلاثية بخصوص أزمة الغاز بين روسيا والاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. وأضاف باروزو: «من المهم استمرار جميع الأطراف في المشاركة البناءة في هذه العملية والاتفاق على سعر الغاز الجديد، الذي يجب أن يتناسب مع ظروف السوق، وخلال فترة إجراء المحادثات الثلاثية ينبغي ألا تنقطع إمدادات الغاز»، مشيراً إلى أنه يأمل أن تفي روسيا بهذا الالتزام.

رسالة باروزو جاءت رداً على الكلمة الخاصة التي توجه بها بوتين إلى القادة الأوروبيين يوم الخميس الفائت، بخصوص أزمة ديون الغاز الأوكرانية، وتضمنت أنه نتيجة لتجاوز ديون كييف المتراكمة لقاء توريدات الغاز الروسي

السابقة، مستوى 3,5 مليارات دولار، فإن الجانب الروسي اتخذ قراراً يتوافق مع شروط العقد الموقع مع كييف، يقضي بالانتقال إلى نظام الدفع المسبق.

من جهته، هدد نائب الرئيس الأميركي جو بايدن أمس في بوخارست، روسيا بعقوبات جديدة إذا قوضت الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها الأحد في أوكرانيا.

وقال بايدن، في مؤتمر صحفي، «إذا قوّضت روسيا الانتخابات في أوكرانيا، فيجب أن نلقى مصممين» على فرض عقوبات إضافية. وأضاف أن «كل الدول يجب أن تستخدم نفوذها بهدف ضمان جو مستقر، يتيح للأوكرانيين التصويت بكل حرية»، مشيراً إلى أنها انتخابات «جوهرية» بالنسبة إلى هذا البلد.

وأكد بايدن الذي عقد اجتماعاً مع الرئيس الروماني ترابان باسيسكو، مرة أخرى لبوخارست التزام الولايات المتحدة بالحزم احترام المادة الخامسة في معاهدة الحلف الأطلسي، حول الدفاع الجماعي لأعضائه.

وأكد أن الحلف سيعزز حضوره في أوروبا الوسطى والشرقية «جواً وبحراً وعلى الأرض».

في هذا الوقت، قال وزير الجيش الأميركي جون مكيو أمس إن الولايات المتحدة



بلغت قيمة الاتفاق الصيني - الروسي 400 مليار دولار على 30 عاماً

رصدت بعض التحركات للقوات الروسية قرب الحدود الأوكرانية، لكن ما من بوادر لانسحاب واسع النطاق.

وقال مكيو، في مؤتمر صحفي خلال زيارة لاستونيا، «ما نعلمه حتى الآن هو

وجود بعض التحركات للقوات، لكنني لم ألق تأكيداً لا من مصادر البنتاغون (وزارة الدفاع) ولا من مصادر حلف شمال الأطلسي عن حدوث إعادة شاملة لتمرکز تلك القوات بعيداً عن الحدود».

ونقلت وكالة الإعلام الروسية عن وزارة الدفاع قولها في وقت سابق، إن القوات الروسية التي شاركت في مناورات عسكرية في ثلاثة أقاليم متاخمة لحدود أوكرانيا، حُرمت أغراضها وتستعد للعودة إلى قواعدها الدائمة.

إلى ذلك، أقر البرلمان الأوكراني مذكرة «السلام والوفاق»، التي تقدمت بها «كتلة حزب الأقاليم»، وذلك بموافقة 252 نائبا. وتتضمن هذه المذكرة عدة خطوات ترمي إلى تسوية الأزمة التي تشهدها البلاد، ومن أهمها وقف العملية العسكرية ضد مناطق جنوب شرق البلاد وإعادة قوات الجيش إلى تكنها.

وتثبتت المذكرة الوضع الدستوري للغة الأوكرانية كلغة للدولة، وتشير إلى تعهد الدولة كذلك «ضمان حقوق لغات القوميات الأخرى في أماكن حضورها المكثفة». كذلك تؤيد المذكرة إجراء انتخابات رئاسية في أوكرانيا في 25 أيار الحالي، وتعدّها «رمزاً للأمن وأداة رئيسية لتهدئة النزاع».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)